

زكاة لأنه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات وفي الشرع حق واجب في مال خاص لما تفرغ من مخرجه في وقت مخصوص **نكح الزكاة في حائض** بجملة الانضمام والقتادح من الارض والامان وعروض التجارة وكما فصلها بشروط خمسة احدها حرية فلا تجب على عبد لانه لان له ولا على مملوك لانه عبد ومملك غير تام وتجب على مريض بقدر حاجته والثاني **استقرار** فلا تجب على كافر اصل او مرتد فلا يقبلها اذا سلم والثالث **ملك نصاب** ولو لم يملكه او يملكه لغيره او يملكه لغيره فان تعارضت فالتعويض في الامانة او في دين الفناء بقدره **استقراره** اي تمام الملك في الجملة فلا زكاة في دين الفناء عاقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم **الزكاة في مال حيوان** عليه الموقوف رواه ابن ماجه وروى في المال الذي كان يملكه النسيان في سنة وبعث يومه بضع يوم في غير المخرجه والتمار لقوله تعالى واتوا حقه يوم وكذا المصدق والرازي والعسل قياسا عليها فان استفاضت الارث او مائة وخمسون فلزكاة فيه حتى يتحول الى المالك **الانتاج المسمى** وروى البخاري وروى في مال لا يخرج عن مالكهم **السيطة** ولا ياتخذها منهم رواه مالك والقول على عدم الصغار والوكبار فلو ماتت الامانة واحدة من فنتجت سيطة انقطع بخلاف ما لو نتجت بهاتين **والا يركب الاصل** نصابا في الجمع **من كاله** نصابا يملك حيا وميتا في مال من جنس واحد من جنس اربعين وكذا المالك ثمانية عشر موقعا لا يركب شيئا منها محولا من جنس عشرين ولا يركب الارث على حوله الحوروث ولغيره استفاض الى نصاب يورثه من جنسه او في حكمه وينزل كل واحد اذا تم حوله **من كان له دين اوجب** من موصوب او مسروق او موروث مجهول ونحوه **من صدق** وغيره كفى مبيع وقرض على ما يذل او غيره **او ذكاته** اذا قبضه **لما مضى** روي عن علي لانه لا يتقدر على قبضه والاستيفاء به فصدق بقبضه عليه الغوار من الزكاة اولا ولو قبض دون نصاب زكاه وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقية دين او غصب او

قال

هنا في الحوالة به والابرا القيقص **والزكاة في مال من عليه** وينقص **النصاب** فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من وجوب الزكاة في قدره **ولو كان المال المنزكي** **ملا حوا** كالواشي والحب والتمار **ولما ذكره** وكذا انما من مطلق وزكاة ودين في جوارحه لانه يجب قضاءه او ائبته دين الادبي ولقوله عليه السلام دين الله احق بالفا ومن يرضى استاء حول **وان ملك نصابا بصغار** **التمتع** حوله **حين ملكه** له يوم قوله عليه السلام في اربعين شاهة لانه نافع على الكبير والصغير لكن لو تعذرت بالدين فقطم تجل بجمع السوم **وان نقص النصاب في بعض الحول** انقطع لعدم الشرط لكن يعنى في الامانة فيم العروطين **نقص** لغيره حتى وحسب من اهدم انضمامه **او اعطه** ولو مع خيار لغيره جنسه انقطع الحول **وان بدله لغير جنسه** **لا فرا من الزكاة** **انقطع الحول** لما تقدم ويستأنف حولا الا في ذهاب لبقية وبالعكس لانها كالجنس الواحد ويجوز ما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا للتجارة فنقد او باعه به يبي على حوله الاول لان الزكاة تجب في قيم العروض وهي من جنس النقود وان قصد بذلك الغرار من الزكاة لم يسقط لانه قصد به سقاط حتى غيره فلم يسقط كالمطابق في مرض الموت فان ادعى عدم الغرار وقدرته عمل بها او لا فقول **وان ابدله بنصاب من جنس اخر** شاهة كتمله او اكثر **من على حوله** والزيادة تبع الاصل في حوله كمن باع فلو ابدل بامة شاهة بما تين لزمه شاهات اذ حال حول المائة وان ابدله بدين نصاب انقطع **ونكح الزكاة في عين المال** الذي لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب والفضة والبقير والخبز **المسمى** ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاهة وفيها سقطت السما والبصر ونحو ذلك وفي المظروفية وتعلقه **المالك** كساق ارض جنانية بقرية الجاني فلما اكمل اخراجها من عينه **والتما بعد** وجوده **بانه** وان تلفه لزمه ما وجب فيه به وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قاله **ولما تعلق بالذمة** اي ذمة الخزني لانه المخالفة بها **والنسيب في وجوبها** **المكان** **الاد** كسائر العبادات فالصوم يجب على المريض والمجانين **وجب** على المعنى عليه والنام **ونكح** في الدين والمال **النصاب** ونحوه كما تقدم لكن لا لزمه الاخراج قبل حصوله بيده **ولا** يعثر في وجوبها **بالمال** فلا تسقطه بفساد او بغيره بل ان الادبي

قوله ونكح ما معه يعني اذا ابدل ذهبا بفضة او بالعكس بعد مضى من الحول وقتنا بعد انقطاع الحول فالذمة يخرج بكونها مستقر بغيره في وقت الجور وهو في شمار الحول وان كان ذهبا فذهبها او فضة ففضتها او فضة ففضتها او فضة ففضتها